امتناع اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة **ثم** ما سبق من اقسام الكثرة واحكامها
رأي المتكلمين واما على رأي الفلاسفة فالكثرة تنقسم الى التقابل بمعنى ان
كل شيئين فهما غيران فان كانت الاثنينية بالحقيقة فبالحقيقة او بالعرض فبالعرض او بالاعتبار
عنها وبالاعتبار ثم الغيران اما ان تشتركا في تمام الماهية كزيد وعمرو او في الانسا
نية والاول المثلان والثاني المتخالفان سواء اشتركا في ذاتي او عرضي
او لم يشتركا في شيء ثم المتخالفان قد يكونان متقابلين كالسواد والبياض وقد
لا كالسواد والحلاوة والمتقابلان هما المتخالفان اللذان يمتنع اجتماعهما
في محل واحد في زمان واحد من جهة واحدة فيخرج بقيد التخالف المثلان
امتنع اجتماعهما وبقيد امتناع الاجتماع مثل السواد والحلاوة مما
يمكن اجتماعهما وربما يفهم من امتناع الاجتماع في محل ان ... على الحمل فيخرج
مثل الانسان والفرس ومثل الانسان والسواد وفيه بحث سيجيء. **واما**
قيد وحدة الزمان فمستدرك على ما ذكر ... وكذا قيد وحدة الجهة اذ فصل الامتناع
ازعم مثل الصغر والكبر والابوة مع البنوة على الاطلاق والجواب انه احتراز
عن خروج مثل هذا بانهما متقابلان ولا يمتنع اجتماعهما الا عند اعتبار
وحدة الجهة واما التقييد بوحدة المحل فان المتقابلين قد يجتمعان في
الوجود وفي الجسم على ان الحلاوة كبياض الرومي وسواد الحبشي.
قوله وان كانا وجوديين فان تعقل بالقياس الى الاخر فمتضايفان والا
فمتضادان وان كان احدهما عدميا فان تقيد بكون الموضوع مستعدا
للوجودي بحسب شخصه او نوعه او جنسه القريب او البعيد فملكة
وعدم والا فايجاب وسلب واذا لم يمتنع ان يكون نقيض العرضي عدميا
فالمراد ان يقال ان كان احد المتقابلين رفعا للآخر فملكة وعدم او ايجاب
وسلب والا فمتضايف او متضاد على ما ذكر وقد يقال التقابل في
العرضي اما المطلق والمضاف ... واما المتضادان فلا اجتماعهما في غير
الضعيف ... ولا يبقى الحمل ويكون التقابل ...

الموضوع

الموضوع وبهذا اخرج مثل الانسانية مع الفرسية والملزوم عن الاخر لكن **ثم**
يريد حصر اقسام التقابل الاربعة ومبناه على ان المتقابلين يكونان وجوديين
او وجودي وعدمي فان كانا وجوديين فان تعقل كل منهما بالقياس الى الاخر
فمتضايفان كالابوة والبنوة والا فمتضادان كالسواد والبياض وان كان احد
هما عدميا والاخر وجوديا فان اعتبر العرضي كون الموضوع قابلا للوجودي بحسب
شخصه كعدم اللحية من الامرد او جنسه البعيد كعدم اللحية في الشجر فهما متقابلان
تقابل الملكة والعدم وان لم يعتبر ذلك كالسواد واللاسواد فتقابل الايجاب والسلب
الا انه لا دليل على امتناع ان يكون المتقابلان عدميين كيف وقد اطبق
المتأخرون على ان نقيض العرضي قد يكون عدميا كالامتناع واللاامتناع
والعمى واللاعمى بمعنى رفع العمى وسلبه اعم من ان يكون باعتبار الاتصاف
بالبصر او باعتبار عدم القابلية فيقال اللاعمى اما عبارة عن البصر فيكون
وجوديا واما عن عدم قابلية المحل للبصر فيكون سلبا لامر وجودي ليس
بشيء. واذا جاز ان يكون عدميين فالاولى ان يبين الحصر بان يقال
كما يقال المتقابلان ان كان احدهما سلبا فان اعتبر السلب الاستعداد للمحل
في الجملة لما اضيف اليه السلب فتقابلهما تقابل الملكة والعدم والا فتقابل
الايجاب والسلب وان لم يكن احدهما سلبا للاخر فان كان تعقل احدهما بالقيا
س الى الاخر فتقابلهما التضايف والا فالتضاد **وقد يستدل** على لزوم
كون احد المتقابلين وجوديا بانه لا تقابل بين العدم المطلق والمضاف ضرورة
صدق المطلق على المقيد ولا بين العدمين المضافين لوجهين **احدهما** انهما
يجتمعان في غير ما وقعت الاضافة اليه اما بطريق الصدق فانه يصدق على
الحجر انه لا اسود ولا ابيض واما بطريق الوجود فكذا فقد وجد فيه الحجر
الذي هو لا اسود ولا ابيض **وثانيهما** ان من شرط المتقابلين ان يكونا
متواردين على موضوع واحد كما اشرنا اليه وقد صرح به بعض المتأخرين
وموضوع العدمين المتضايفين كاللاسواد واللابياض معدوم ضرورة انه لا ...

Copyright © King Saud University